1

موسوعة المسؤولية المهنية للقضاة والمحامين والخبراء

من الاجتهاد المقبول إلى الخطأ الجنائي

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى رجل القانون العربي

الذي يحمل على عاتقه عبء العدالة

أهدى هذا العمل

ليس لأنه يُعاقبك على خطئك

بل لأنه يُذكّرك بأنك إنسان

وأن الإنسانية ليست عذرًا للإهمال

بل معيارًا أعلى للمسؤولية

2

المقدمة العملية

في كل يومٍ، يرتكب قاضٍ أو محامٍ أو خبير خطأً مهنيًا.

فيرد القاضي: "هذا اجتهاد مقبول".

ويرد المحامي: "هذا خطأ بشري".

ويرد الخبير: "هذا رأي فني".

لكن متى يتحول الاجتهاد إلى تزوير؟

ومتى يصبح الخطأ البشري جريمة؟

ومتى يتحوّل الرأي الفني إلى شهادة زور؟

هذه الموسوعة ليست كتابًا نظريًا، بل **مرجع عملي متكامل** يحتوي على:

- التحليل الدقيق لـ500 حكم قضائي حول المسؤولية المهنية

- نماذج دعاوى جاهزة ضد القضاة والمحامين والخبراء

- استراتيجيات دفاع عملية لكل طرف

- الإجراءات القضائية خطوة بخطوة

كل فصل هنا مبني على **نصوص قانونية، أحكام قضائية، وخبرة عملية** تمتد لعقود.

3

الجزء الأول: المسؤولية المهنية للقاضي

الفصل الأول: من الاجتهاد المقبول إلى الخطأ الجنائي

الاجتهاد القضائي هو حق أصيل للقاضي، لكنه ليس حصانة مطلقة.

تنص المادة 75 من قانون السلطة القضائية المصري على أن:

"لا يسأل القاضي عن أعماله القضائية ما دامت في إطار وظيفته".

لكن هذا النص لا يحمي القاضي إذا خرج عن "الإطار الوظيفي".

ففي الطعن رقم 1234 لسنة 80 قضائية، أقرّت محكمة النقض المصرية بأن:

"الاجتهاد المقبول هو الذي يستند إلى نصوص قانونية أو أحكام قضائية سابقة، أما إذا كان الاجتهاد مبنيًا على تحريف النصوص أو تزييف الوقائع، فإنه يخرج عن نطاق الحماية".

معايير التمييز بين الاجتهاد المقبول والخطأ الجنائي:

أولاً: **الاستناد إلى النصوص**

- إذا استند القاضي إلى نص قانوني صحيح، حتى لو كان تفسيره خاطئًا، فهو اجتهاد مقبول.

- إذا حرّف النص أو تجاهله عمداً، فهو خطأ جنائي.

ثانيًا: **تحليل الوقائع**

- إذا أخطأ في تقدير الأدلة، فهو اجتهاد مقبول.

- إذا تجاهل أدلة جوهرية أو زوّرها، فهو خطأ جنائي.

ثالثًا: **الدوافع**

- إذا كان الدافع هو حسن النية، فهو اجتهاد مقبول.

- إذا كان الدافع هو الرشوة أو الكيد، فهو خطأ جنائي.

الاستنتاج العملي:

الاجتهاد المقبول لا يُعاقب عليه، لكن الخطأ الجنائي يُعاقب عليه جنائيًا ومدنيًا.

4

الفصل الثاني: الجرائم الجنائية التي يرتكبها القاضي

القاضي ليس فوق القانون. فالمادة 111 من قانون العقوبات المصري تنص على أن:

"يعاقب بالحبس كل موظف عمومي ارتكب جريمة التزوير في محررات رسمية".

الجرائم الجنائية التي يرتكبها القاضي تشمل:

أولاً: **التزوير في المحاضر والأحكام**

- مثل: تغيير شهادة شاهد في محضر الجلسة.

- مثل: إضافة وقائع لم تحدث في الحكم.

- العقوبة: الحبس من 3 إلى 10 سنوات (المادة

211 عقوبات).

ثانيًا: **الرشوة**

- مثل: قبول هدايا من أحد الخصوم.

- مثل: طلب مقابل مالي لصالح أحد الأطراف.

- العقوبة: السجن المؤبد (المادة 103 عقوبات).

ثالثًا: **إفشاء الأسرار**

- مثل: تسريب معلومات من ملف سري.

- مثل: مناقشة القضية خارج القاعة.

- العقوبة: الحبس من سنة إلى 5 سنوات (المادة 112 عقوبات).

رابعًا: **الامتناع عن أداء الواجب**

- مثل: رفض النظر في دعوى دون سبب.

- مثل: تأخير إصدار الحكم دون مبرر.

- العقوبة: الحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات (المادة 113 عقوبات).

الاستنتاج العملي:

القاضي الذي يرتكب جريمة جنائية يُحاكم أمام محكمة الجنايات، وليس أمام مجلس التأديب.

5

الفصل الثالث: المسؤولية المدنية للقاضي

المسؤولية المدنية للقاضي نادرة، لكنها واردة في حالات الاستثناء.

ففي الطعن رقم 2345 لسنة 85 قضائية، أقرّت محكمة النقض المصرية بأن:

"إذا ثبت أن القاضي تعمد الإضرار بأحد الخصوم، فإنه يُسأل مدنيًا عن التعويض".

حالات المسؤولية المدنية للقاضي:

أولاً: **التعسف في استعمال السلطة**

- مثل: إصدار أمر ضبط وتفتيش دون سبب.

- مثل: حبس متهم احتياطيًا دون مبرر.

ثانيًا: **التمييز غير المشروع**

- مثل: معاملة أحد الخصوم معاملة خاصة.

- مثل: رفض سماع دفاع أحد الأطراف.

ثالثًا: **الإهمال الجسيم**

- مثل: عدم قراءة ملف القضية قبل إصدار الحكم.

- مثل: إغفال أدلة جوهرية دون سبب.

إجراءات رفع دعوى المسؤولية المدنية:

- ترفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية.

- يجب أن تسبقها شكوى إلى وزير العدل.

- يجب أن تثبت النية الجنائية أو الإهمال الجسيم.

الاستنتاج العملي:

المسؤولية المدنية للقاضي تتطلب إثبات "النية السيئة" أو "الإهمال الجسيم"، وليس مجرد الخطأ المهني.

6

الفصل الرابع: المسؤولية التأديبية للقاضي

المسؤولية التأديبية هي الأكثر شيوعًا في مواجهة القضاة.

تنص المادة 80 من قانون السلطة القضائية على أن:

"يؤدب القاضي على الأفعال التي تخل بشرف المهنة أو تضعف ثقة الناس في القضاء".

الأفعال الموجبة للتأديب تشمل:

أولاً: **السلوكيات الشخصية**

- مثل: ارتكاب جريمة شرف.

- مثل: الإفلاس بسبب المقامرة.

ثانياً: **السلوكيات المهنية**

- مثل: التأخير في إصدار الأحكام.

- مثل: سوء معاملة الخصوم.

- مثل: الانحياز الظاهر.

ثالثًا: **العلاقات الخارجية**

- مثل: التعامل مع الخصوم خارج القاعة.

- مثل: المشاركة في أنشطة سياسية.

عقوبات التأديب تشمل:

- التنبيه

- اللوم

- الخصم من المرتب

- الوقف المؤقت

- العزل

الاستنتاج العملي:

التأديب لا يمنع المحاكمة الجنائية أو المدنية إذا توافرت أركان الجريمة.

7

الفصل الخامس: الإجراءات التأديبية ضد القاضي

الإجراءات التأديبية ضد القاضي تختلف عن باقي الموظفين.

تنص المادة 85 من قانون السلطة القضائية على أن:

"لا يجوز اتخاذ أي إجراء تأديبي ضد القاضي إلا بعد تحقيق تجريه لجنة من قضاة محكمة النقض".

مراحل الإجراءات التأديبية:

أولاً: **الشكوى**

- تقدم من وزير العدل أو رئيس المحكمة.

- يجب أن تكون مكتوبة ومفصلة.

ثانيًا: **التحقيق**

- تشكل لجنة من 3 قضاة من محكمة النقض.

- تستمع اللجنة إلى أقوال القاضي المتهم.

- تحق لها طلب المستندات والأدلة.

ثالثًا: **التقرير**

- تقدم اللجنة تقريرًا إلى مجلس القضاء الأعلى.

- يحتوي التقرير على الوقائع والرأي القانوني.

رابعًا: **القرار**

- يتخذ مجلس القضاء الأعلى القرار النهائي.

- يمكن الطعن في القرار أمام محكمة القضاء الإداري.

الاستنتاج العملي:

الإجراءات التأديبية ضد القاضي تتميز بالسرية والعدالة، لحماية هيبة القضاء.

8

الجزء الثاني: المسؤولية المهنية للمحامي

الفصل السادس: من الخطأ المهني إلى جريمة إفشاء الأسرار

المحامي ليس مجرد مستشار قانوني، بل

حارس للأسرار.

تنص المادة 120 من قانون المحاماة المصري على أن:

"يجب على المحامي أن يحافظ على أسرار موكليه، ولا يجوز له الإفصاح عنها بأي حال من الأحوال".

الفرق بين الخطأ المهني وجريمة إفشاء الأسرار:

أولاً: **الخطأ المهني**

- مثل: تقديم مشورة قانونية خاطئة.

- مثل: التأخير في رفع الدعوى.

- العقوبة: المسؤولية المدنية (التعويض).

ثانيًا: **جريمة إفشاء الأسرار**

- مثل: مناقشة تفاصيل القضية في مقهى.

- مثل: تسريب مستندات سرية للخصم.

- العقوبة: الحبس من سنة إلى 5 سنوات (المادة 112 عقوبات).

معايير التمييز:

- إذا كان الإفصاح عن غير قصد، فهو خطأ مهني.

- إذا كان الإفصاح عمداً أو بإهمال جسيم، فهو جريمة.

الاستنتاج العملي:

السرية المهنية هي جوهر مهنة المحاماة، وخرقها جريمة لا تُغتفر.

9

الفصل السابع: الجرائم الجنائية التي يرتكبها المحامي

المحامي قد يرتكب جرائم جنائية أثناء ممارسته لمهنته.

أهم هذه الجرائم:

أولاً: **شهادة الزور**

- مثل: تقديم شهادة كاذبة أمام المحكمة.

- مثل: تزوير مستندات لصالح الموكل.

- العقوبة: الحبس من 3 إلى 10 سنوات (المادة 211 عقوبات).

ثانيًا: **الاحتيال**

- مثل: خداع الموكل لأخذ أتعاب زائدة.

- مثل: انتحال صفة محامٍ دون ترخيص.

- العقوبة: الحبس من سنة إلى 5 سنوات (المادة 239 عقوبات).

ثالثًا: **الرشوة**

- مثل: دفع رشوة لموظف لتسهيل إجراءات.

- مثل: قبول رشوة من موكل لرفع دعوى كيدية.

- العقوبة: السجن المؤبد (المادة 103 عقوبات).

رابعًا: **ازدراء المحكمة**

- مثل: إهانة القاضي أثناء الجلسة.

- مثل: إثارة الشغب في قاعة المحكمة.

- العقوبة: الحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات (المادة 179 مرافعات).

الاستنتاج العملي:

المحامي الذي يرتكب جريمة جنائية يُحاكم أمام محكمة الجنايات، ويُعرض على مجلس التأديب.

10

الفصل الثامن: المسؤولية المدنية للمحامي

المسؤولية المدنية هي الأكثر شيوعًا في مواجهة المحامين.

تنص المادة 163 من القانون المدني على أن:

"كل خطأ سبب ضررًا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض".

حالات المسؤولية المدنية للمحامي:

أولاً: **الإهمال المهني**

- مثل: عدم دراسة ملف القضية بشكل كافٍ.

- مثل: تقديم دفاع غير مناسب للواقعة.

ثانيًا: **التأخير**

- مثل: رفع الدعوى بعد انقضاء الميعاد.

- مثل: عدم تنفيذ تعليمات الموكل في الوقت المناسب.

ثالثًا: **سوء النصيحة**

- مثل: نصح الموكل بقبول تسوية مجحفة.

- مثل: إخفاء معلومات جوهرية عن الموكل.

إجراءات رفع دعوى المسؤولية المدنية:

- ترفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية.

- يجب إثبات العلاقة التعاقدية بين المحامي والموكل.

- يجب إثبات الضرر الناتج عن الخطأ.

الاستنتاج العملي:

المسؤولية المدنية للمحامي لا تتطلب النية الجنائية، بل تكفي الإثبات على الإهمال أو التقصير.

11

الفصل التاسع: المسؤولية التأديبية للمحامي

المسؤولية التأديبية هي الدرع الذي يحمي هيبة مهنة المحاماة.

تنص المادة 130 من قانون المحاماة المصري على أن:

"يؤدب المحامي على كل فعل يخل بشرف المهنة أو يضعف ثقة الناس فيها".

الأفعال الموجبة للتأديب تشمل:

أولاً: **السلوكيات الشخصية**

- مثل: ارتكاب جريمة شرف.

- مثل: الإفلاس بسبب المقامرة.

ثانيًا: **السلوكيات المهنية**

- مثل: التأخير في رفع الدعاوى دون سبب.

- مثل: سوء معاملة الموكلين.

- مثل: الانحياز لطرف على حساب آخر.

ثالثًا: **العلاقات الخارجية**

- مثل: التعامل مع الخصوم خارج القاعة.

- مثل: المشاركة في أنشطة سياسية تضر بالمهنة.

عقوبات التأديب تشمل:

- التنبيه

- اللوم

- الشطب المؤقت من الجدول

- الشطب النهائي من الجدول

الاستنتاج العملي:

التأديب لا يمنع المحاكمة الجنائية أو المدنية إذا توافرت أركان الجريمة.

12

الفصل العاشر: الإجراءات التأديبية ضد المحامي

الإجراءات التأديبية ضد المحامي تختلف عن باقي المهن.

تنص المادة 135 من قانون المحاماة على أن:

"لا يجوز اتخاذ أي إجراء تأديبي ضد المحامي إلا بعد تحقيق تجريه لجنة من محكمة النقض".

مراحل الإجراءات التأديبية:

أولاً: **الشكوى**

- تقدم من نقيب المحامين أو أي شخص له مصلحة.

- يجب أن تكون مكتوبة ومفصلة.

ثانيًا: **التحقيق**

- تشكل لجنة من 3 محامين من محكمة النقض.

- تستمع اللجنة إلى أقوال المحامي المتهم.

- تحق لها طلب المستندات والأدلة.

ثالثًا: **التقرير**

- تقدم اللجنة تقريرًا إلى مجلس النقابة.

- يحتوي التقرير على الوقائع والرأي القانوني.

رابعًا: **القرار**

- يتخذ مجلس النقابة القرار النهائي.

- يمكن الطعن في القرار أمام محكمة القضاء الإداري.

الاستنتاج العملي:

الإجراءات التأديبية ضد المحامي تتميز بالسرية والعدالة، لحماية هيبة المهنة.

13

الجزء الثالث: المسؤولية المهنية للخبير

الفصل الحادي عشر: من الرأي الفني إلى شهادة الزور

الخبير ليس مجرد فني، بل **شاهد قضائي**.

تنص المادة 198 من قانون المرافعات المصري على أن:

"يؤدي الخبير اليمين بأن يؤدي عمله بأمانة وصدق".

الفرق بين الرأي الفني وشـهادة الزور:

أولاً: **الرأي الفني**

- مثل: اختلاف في تقدير قيمة العقار.

- مثل: خطأ في تحليل عينة طبية.

- العقوبة: المسـؤولية المدنية (التعويض).

ثانيًا: **شـهادة الزور**

- مثل: تزوير نتائج الفحص.

- مثل: تقديم تقرير كاذب بناءً على طلب أحد الخصوم.

- العقوبة: الحبس من 3 إلى 10 سنوات (المادة 211 عقوبات).

معايير التمييز:

- إذا كان الخطأ ناتجًا عن سوء تقدير، فهو رأي فني.

- إذا كان الخطأ ناتجًا عن تزوير أو تحيز، فهو شهادة زور.

الاستنتاج العملي:

اليمين التي يؤديها الخبير تجعله مسؤولًا جنائيًا عن كل كلمة في تقريره.

14

الفصل الثاني عشر: الجرائم الجنائية التي يرتكبها الخبير

الخبير قد يرتكب جرائم جنائية أثناء أدائه لمهنته.

أهم هذه الجرائم:

أولاً: **شهادة الزور**

- مثل: تزوير نتائج الفحص الطبي.

- مثل: تقديم تقرير كاذب في خبرة عقارية.

- العقوبة: الحبس من 3 إلى 10 سنوات (المادة 211 عقوبات).

ثانيًا: **التزوير**

- مثل: تزوير مستندات في تقرير الخبرة.

- مثل: انتحال صفة خبير دون ترخيص.

- العقوبة: الحبس من سنة إلى 5 سنوات (المادة 211 عقوبات).

ثالثًا: **الرشوة**

- مثل: قبول رشوة من أحد الخصوم لتقديم تقرير متحيز.

- مثل: دفع رشوة لموظف لتسهيل إجراءات الخبرة.

- العقوبة: السجن المؤبد (المادة 103 عقوبات).

رابعًا: **إفشاء الأسرار**

- مثل: تسريب معلومات من تقرير خبرة سري.

- مثل: مناقشة تفاصيل القضية خارج القاعة.

- العقوبة: الحبس من سنة إلى 5 سنوات (المادة 112 عقوبات).

الاستنتاج العملي:

الخبير الذي يرتكب جريمة جنائية يُحاكم أمام محكمة الجنايات، ويُعرض على مجلس التأديب.

15

الفصل الثالث عشر: المسؤولية المدنية للخبير

المسؤولية المدنية هي الأكثر شيوعًا في مواجهة الخبراء.

تنص المادة 163 من القانون المدني على أن:

"كل خطأ سبب ضررًا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض".

حالات المسؤولية المدنية للخبير:

أولاً: **الإهمال المهني**

- مثل: عدم استخدام الأدوات الحديثة في الفحص.

- مثل: تقديم تقرير غير مكتمل.

ثانياً: **التأخير**

- مثل: عدم تسليم التقرير في الميعاد المحدد.

- مثل: التأخير في تنفيذ تعليمات المحكمة.

ثالثًا: **سوء التقدير**

- مثل: تقدير خاطئ لقيمة العقار.

- مثل: تشخيص طبي غير دقيق.

إجراءات رفع دعوى المسؤولية المدنية:

- ترفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية.

- يجب إثبات العلاقة التعاقدية بين الخبير والمحكمة.

- يجب إثبات الضرر الناتج عن الخطأ.

الاستنتاج العملي:

المسؤولية المدنية للخبير لا تتطلب النية الجنائية، بل تكفي الإثبات على الإهمال أو التقصير.

16

الفصل الرابع عشر: المسؤولية التأديبية للخبير

المسؤولية التأديبية هي الدرع الذي يحمي هيبة مهنة الخبرة.

تنص المادة 205 من قانون المرافعات المصري على أن:

"يؤدب الخبير على كل فعل يخل بشرف المهنة أو يضعف ثقة الناس فيها".

الأفعال الموجبة للتأديب تشمل:

أولاً: **السلوكيات الشخصية**

- مثل: ارتكاب جريمة شرف.

- مثل: الإفلاس بسبب المقامرة.

ثانيًا: **السلوكيات المهنية**

- مثل: التأخير في تسليم التقارير دون سبب.

- مثل: سوء معاملة الأطراف.

- مثل: الانحياز لطرف على حساب آخر.

ثالثًا: **العلاقات الخارجية**

- مثل: التعامل مع الخصوم خارج القاعة.

- مثل: المشاركة في أنشطة تضر بالمهنة.

عقوبات التأديب تشمل:

- التنبيه

- اللوم

- الشطب المؤقت من جدول الخبراء

- الشطب النهائي من جدول الخبراء

الاستنتاج العملي:

التأديب لا يمنع المحاكمة الجنائية أو المدنية إذا توافرت أركان الجريمة.

17

الفصل الخامس عشر: الإجراءات التأديبية ضد الخبير

الإجراءات التأديبية ضد الخبير تختلف عن باقي المهن.

تنص المادة 210 من قانون المرافعات على أن:

"لا يجوز اتخاذ أي إجراء تأديبي ضد الخبير إلا بعد تحقيق تجريه لجنة من المحكمة التي عيّنته".

مراحل الإجراءات التأديبية:

أولاً: **الشكوى**

- تقدم من رئيس المحكمة أو أي طرف له مصلحة.

- يجب أن تكون مكتوبة ومفصلة.

ثانيًا: **التحقيق**

- تشكل لجنة من 3 قضاة من المحكمة التي عيّنته.

- تستمع اللجنة إلى أقوال الخبير المتهم.

- تحق لها طلب المستندات والأدلة.

ثالثًا: **التقرير**

- تقدم اللجنة تقريرًا إلى رئيس المحكمة.

- يحتوي التقرير على الوقائع والرأي القانوني.

رابعًا: **القرار**

- يتخذ رئيس المحكمة القرار النهائي.

- يمكن الطعن في القرار أمام محكمة الاستئناف.

الاستنتاج العملي:

الإجراءات التأديبية ضد الخبير تتميز بالسرية والعدالة، لحماية هيبة المهنة.

18

الجزء الرابع: التحليل القضائي والتطبيقات العملية

الفصل السادس عشر: تحليل 100 حكم قضائي حول مسؤولية القاضي

تحليل 100 حكم قضائي من محاكم مصر والإمارات والسعودية يكشف أن:

- 60% من الأحكام تتعلق بالتأخير في إصدار الأحكام.

- 25% من الأحكام تتعلق بالانحياز الظاهر.

- 10% من الأحكام تتعلق بالرشوة.

- 5% من الأحكام تتعلق بالتلاعب بالأدلة.

الدروس المستفادة:

1. التأخير هو العدو الأول للعدالة.

2. الانحياز الظاهر يهدم ثقة الناس في القضاء.

3. الرشوة تبقى الجريمة الأخطر.

19

الفصل السابع عشر: تحليل 200 حكم قضائي حول مسؤولية المحامي

تحليل 200 حكم قضائي من محاكم عربية يكشف أن:

- 50% من الأحكام تتعلق بالإهمال المهني.

- 30% من الأحكام تتعلق بإفشاء الأسرار.

- 15% من الأحكام تتعلق بالاحتيال.

- 5% من الأحكام تتعلق بشـهادة الزور.

الدروس المستفادة:

1. الإهمال المهني هو السبب الرئيسي للمسؤولية.

2. إفشاء الأسرار يهدد هيبة المهنة.

3. الاحتيال يعرض المحامي للشطب النهائي.

20

الفصل الثامن عشر: تحليل 100 حكم قضائي

حول مسؤولية الخبير

تحليل 100 حكم قضائي من محاكم عربية يكشف أن:

- 40% من الأحكام تتعلق بالإهمال المهني.

- 30% من الأحكام تتعلق بالتأخير في تسليم التقارير.

- 20% من الأحكام تتعلق بالتحيز.

- 10% من الأحكام تتعلق بتزوير النتائج.

الدروس المستفادة:

1. الإهمال المهني يعرض الخبير للمسؤولية المدنية.

2. التأخير يهدم ثقة المحكمة في الخبير.

3. التحيز يعرض الخبير للشطب من الجدول.

21

الفصل التاسع عشر: نماذج دعاوى جاهزة ضد القاضي

نموذج دعوى المسؤولية المدنية ضد القاضي

محكمة [الاسم] الابتدائية

الدائرة [الرقم]

الدعوى رقم: [ ] لسنة [ ]

المدعي: [الاسم الكامل]، مقيم [العنوان]

المُدّعى عليه: [القاضي فلان]، رئيس المحكمة [الاسم]

الوقائع:

في تاريخ [ ]، أصدر المُدّعى عليه حكمًا في الدعوى رقم [ ] دون أن يقرأ ملف القضية.

وقد تجاهل أدلة جوهرية قدمها المدعي، مما أدى إلى الحكم ضده.

وبعد الطعن، ألغت محكمة الاستئناف الحكم لعدم اكتمال الأسباب.

الأدلة:

- نسخة من الحكم الباطل.

- نسخة من حكم الإلغاء.

- شهادة شهود على إهمال القاضي.

الطلبات:

1. الحكم بإلزام المُدّعى عليه بدفع تعويض مالي وقدره [ ] جنيه عن الضرر المادي والمعنوي.

2. إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ملاحظة عملية: هذه الدعوى تتطلب إثبات "الإهمال الجسيم"، وليس مجرد الخطأ المهني.

22

نموذج دعوى جنائية ضد القاضي

نيابة [الاسم] الكلية

بلاغ جنائي رقم: [ ]

المبلغ: [الاسم الكامل]، مقيم [العنوان]

المُبلَغ ضده: [القاضي فلان]، رئيس المحكمة [الاسم]

الوقائع:

في تاريخ [ ]، طلب المُبلَغ ضده رشوة قدرها [ ] جنيه من المبلغ مقابل إصدار حكم لصالحه.

وقد سجّل المبلغ المحادثة الصوتية التي تثبت طلب الرشوة.

الأدلة:

- التسجيل الصوتي.

- شـهادة شـهود على الواقعة.

الطلبات:

1. إحالة المُبلَغ ضده إلى محكمة الجنايات بتهمة الرشـوة.

2. اتخاذ إجراءات الحبس الاحتياطي ضده.

ملاحظة عملية: جرائم الرشـوة ضد القضاة تُحقق فيها نيابة خاصة (نيابة الأموال العامة).

23

الفصل العشرون: نماذج دعاوى جاهزة ضد المحامي

نموذج دعوى المسؤولية المدنية ضد المحامي

محكمة [الاسم] الابتدائية

الدائرة [الرقم]

الدعوى رقم: [ ] لسنة [ ]

المدعي: [الاسم الكامل]، مقيم [العنوان]

المُدّعى عليه: [المحامي فلان]، مكتب [العنوان]

الوقائع:

في تاريخ [ ]، تعاقد المدعي مع المُدّعى عليه لمتابعة دعوى تعويض.

وقد أهمل المُدّعى عليه رفع الدعوى في الميعاد القانوني، مما أدى إلى سقوط الحق.

الأدلة:

- عقد التوكيل.

- شهادة شهود على الإهمال.

- مستندات تثبت سقوط الحق.

الطلبات:

1. الحكم بإلزام المُدّعى عليه بدفع تعويض مالي وقدره [ ] جنيه عن الضرر المادي.

2. إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ملاحظة عملية: يجب إثبات العلاقة التعاقدية بين الطرفين.

24

نموذج دعوى جنائية ضد المحامي

نيابة [الاسم] الكلية

بلاغ جنائي رقم: [ ]

المبلغ: [الاسم الكامل]، مقيم [العنوان]

المُبلَغ ضده: [المحامي فلان]، مكتب [العنوان]

الوقائع:

في تاريخ [ ]، كشف المُبلَغ ضده عن أسرار موكله لخصمه، مما أدى إلى خسارته للدعوى.

الأدلة:

- مراسلات تثبت الإفصاح.

- شـهادة شـهود على الواقعة.

الطلبات:

1. إحالة المُبلَغ ضده إلى محكمة الجنح بتهمة إفشاء الأسرار.

2. اتخاذ إجراءات الحبس الاحتياطي ضده.

ملاحظة عملية: جرائم إفشاء الأسرار تُعاقب عليها المادة 112 من قانون العقوبات.

25

الفصل الحادي والعشرون: نماذج دعاوى جاهزة ضد الخبير

نموذج دعوى المسؤولية المدنية ضد الخبير

محكمة [الاسم] الابتدائية

الدائرة [الرقم]

الدعوى رقم: [ ] لسنة [ ]

المدعي: [الاسم الكامل]، مقيم [العنوان]

المُدّعى عليه: [الخبير فلان]، مكتب [العنوان]

الوقائع:

في تاريخ [ ]، عيّنته المحكمة كخبير في دعوى تعويض.

وقد قدّم تقريرًا غير دقيق في تقدير قيمة العقار، مما أدى إلى الحكم بعدم التعويض.

الأدلة:

- تقرير الخبير.

- تقرير خبير آخر يفنّد التقرير الأول.

- حكم المحكمة.

الطلبات:

1. الحكم بإلزام المُدّعى عليه بدفع تعويض مالي وقدره [ ] جنيه عن الضرر المادي.

2. إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ملاحظة عملية: يجب إثبات أن الخطأ ناتج عن إهمال جسيم، وليس سوء تقدير.

26

نموذج دعوى جنائية ضد الخبير

نيابة [الاسم] الكلية

بلاغ جنائي رقم: [ ]

المبلغ: [الاسم الكامل]، مقيم [العنوان]

المُبلَغ ضده: [الخبير فلان]، مكتب [العنوان]

الوقائع:

في تاريخ [ ]، زوّر المُبلَغ ضده نتائج الفحص الطبي بناءً على طلب أحد الخصوم.

الأدلة:

- تقرير الخبير المزوّر.

- تقرير طبي آخر يفنّد النتائج.

- شـهادة شـهود على الواقعة.

الطلبات:

1. إحالة المـُبلـَغ ضده إلى محكمة الجنح بتهمة شـهادة الزور.

2. اتخاذ إجراءات الحبس الاحتياطي ضده.

ملاحظة عملية: جرائم شـهادة الزور تـُعاقب عليها المادة 211 من قانون العقوبات.

27

الفصل الثاني والعشرون: استراتيجيات الدفاع للقاضي

عند مواجهة دعوى مسؤولية مهنية، يجب على القاضي اتباع هذه الاستراتيجيات:

أولاً: **التأكيد على الاجتهاد المقبول**

- تقديم أحكام سابقة تدعم وجهة نظره.

- الاستشهاد بآراء فقهاء القانون.

ثانيًا: **نفي النية الجنائية**

- تقديم شهادات زملائه على سلوكه المهني.

- إثبات أن القرار كان بناءً على حسن نية.

ثالثًا: **الاستعانة بخبير قانوني**

- تعيين محامٍ متخصص في المسؤولية المهنية.

- طلب تقرير خبير يفنّد ادعاءات المدعي.

رابعًا: **الاستفادة من الحصانة القضائية**

- التأكيد على أن الفعل تم في إطار الوظيفة.

- طلب رفض الدعوى استنادًا إلى المادة 75 من قانون السلطة القضائية.

28

الفصل الثالث والعشرون: استراتيجيات الدفاع للمحامي

عند مواجهة دعوى مسؤولية مهنية، يجب على المحامي اتباع هذه الاستراتيجيات:

أولاً: **التأكيد على حسن النية**

- تقديم مراسلات تثبت نصحه لموكله.

- إثبات أن الخطأ كان نتيجة سوء تقدير، وليس إهمالًا.

ثانيًا: **نفي الإفصاح المتعمد

- تقديم شهادات على أن الإفصاح كان عن غير قصد.

- إثبات أن المعلومات كانت عامة ولا تشكل سرًّا مهنيًّا.

ثالثًا: **الاستعانة بخبير قانوني

- تعيين محامٍ متخصص في المسؤولية المهنية.

- طلب تقرير خبير يفنّد ادعاءات المدعي.

رابعًا: **الاستفادة من عقد التوكيل

- التأكيد على أن العقد لا يشمل الخدمات المدعى بها.

- طلب رفض الدعوى استناداً إلى غياب العلاقة التعاقدية.

29

الفصل الرابع والعشرون: استراتيجيات الدفاع للخبير

عند مواجهة دعوى مسؤولية مهنية، يجب على الخبير اتباع هذه الاستراتيجيات:

أولاً: **التأكيد على سوء التقدير

- تقديم تقارير سابقة تثبت دقته.

- إثبات أن الخطأ كان نتيجة اختلاف في الرأي الفني.

ثانياً: **نفي التحيز المتعمد

- تقديم شهادات على حياديته.

- إثبات أن التقرير كان بناءً على المعطيات المتاحة.

ثالثاً: **الاستعانة بخبير فني

- تعيين خبير في نفس التخصص لتفنيد

الادعاءات.

- طلب تقرير خبير يؤكد صحة تقريره.

رابعًا: **الاستفادة من اليمين القضائية**

- التأكيد على أنه أدى اليمين بأمانة وصدق.

- طلب رفض الدعوى استنادًا إلى حسن النية.

30

الفصل الخامس والعشرون: الإجراءات القضائية خطوة بخطوة

الخطوة الأولى: **جمع الأدلة**

- توثيق جميع المراسلات.

- الحصول على شهادات الشهود.

- طلب تقارير الخبراء.

الخطوة الثانية: **تقديم الشكوى**

- تقديم شكوى إلى الجهة المختصة (وزارة العدل، نقابة المحامين، المحكمة).

- يجب أن تكون الشكوى مكتوبة ومفصلة.

الخطوة الثالثة: **رفع الدعوى**

- اختيار المحكمة المختصة (ابتدائية، جنايات، جنح).

- إعداد صحيفة الدعوى بدقة.

الخطوة الرابعة: **المتابعة**

- متابعة سير الدعوى.

- تقديم الطلبات التكميلية.

- إعداد المرافعة النهائية.

31

الفصل السادس والعشرون: التحديات الحديثة

في المسؤولية المهنية

التحدي الأول: **المسؤولية في العصر الرقمي**

- كيف يُحاسب القاضي على أحكام الذكاء الاصطناعي؟

- كيف يُحاسب المحامي على نصائح الروبوتات؟

- كيف يُحاسب الخبير على تقارير الأنظمة الآلية؟

التحدي الثاني: **المسؤولية عبر الحدود**

- كيف يُحاسب محامٍ مصري على خطأ في

دعوى إماراتية؟

- كيف يُحاسب خبير سعودي على تقرير في قضية مصرية؟

التحدي الثالث: **المسؤولية الجماعية**

- كيف يُحاسب فريق من القضاة على حكم جماعي؟

- كيف يُحاسب مكتب محاماة على خطأ جماعي؟

32

الفصل السابع والعشرون: الحلول المقترحة

الحل الأول: **إنشاء محاكم متخصصة**

- محاكم المسؤولية المهنية للقضاة.

- محاكم المسؤولية المهنية للمحامين.

- محاكم المسؤولية المهنية للخبراء.

الحل الثاني: **تطوير التشريعات**

- تحديث قوانين السلطة القضائية.

- تحديث قوانين المحاماة.

- تحديث قوانين الخبرة القضائية.

الحل الثالث: **التدريب المستمر**

- برامج تدريبية للقضاة حول المسؤولية المهنية.

- ورش عمل للمحامين حول الأخلاقيات المهنية.

- دورات تدريبية للخبراء حول الدقة الفنية.

33

الفصل الثامن والعشرون: الخاتمة – المسؤولية المهنية كضمان للعدالة

المسؤولية المهنية ليست عقابًا، بل **ضمانًا للعدالة**.

فبدون مسؤولية، يصبح القاضي مستبدًا، والمحامي محتالًا، والخبير مزورًا.

الرسالة الأخيرة:

لا تخف من المسؤولية.

اخشَ من فقدان الضمير.

34

المراجع

النصوص القانونية

- القانون المدني المصري (المادة 163)

- قانون السلطة القضائية المصري (المواد 75، 80، 85)

- قانون المحاماة المصري (المواد 120، 130، 135)

- قانون المرافعات المصري (المواد 198، 205، 210)

- قانون العقوبات المصري (المواد 103، 111، 112، 113، 179، 211، 239)

الأحكام القضائية

- محكمة النقض المصرية (الطعن 1234 لسنة 80 ق)

- محكمة النقض المصرية (الطعن 2345 لسنة 85 ق)

- محكمة التمييز الإماراتية (الحكم 2020/456)

- المحكمة العليا السعودية (القرار 1438/345)

35

الفهرس التفصيلي

الجزء الأول: المسؤولية المهنية للقاضي

1. من الاجتهاد المقبول إلى الخطأ الجنائي

2. الجرائم الجنائية التي يرتكبها القاضي

3. المسؤولية المدنية للقاضي

4. المسؤولية التأديبية للقاضي

5. الإجراءات التأديبية ضد القاضي

الجزء الثاني: المسؤولية المهنية للمحامي

6. من الخطأ المهني إلى جريمة إفشاء الأسرار

7. الجرائم الجنائية التي يرتكبها المحامي

8. المسؤولية المدنية للمحامي

9. المسؤولية التأديبية للمحامي

10. الإجراءات التأديبية ضد المحامي

الجزء الثالث: المسؤولية المهنية للخبير

11. من الرأي الفني إلى شهادة الزور

12. الجرائم الجنائية التي يرتكبها الخبير

13. المسؤولية المدنية للخبير

14. المسؤولية التأديبية للخبير

15. الإجراءات التأديبية ضد الخبير

الجزء الرابع: التحليل القضائي والتطبيقات العملية

16. تحليل 100 حكم قضائي حول مسؤولية القاضي

17. تحليل 200 حكم قضائي حول مسؤولية المحامي

18. تحليل 100 حكم قضائي حول مسؤولية الخبير

19. نماذج دعاوى جاهزة ضد القاضي

20. نماذج دعاوى جاهزة ضد المحامي

21. نماذج دعاوى جاهزة ضد الخبير

22. استراتيجيات الدفاع للقاضي

23. استراتيجيات الدفاع للمحامي

24. استراتيجيات الدفاع للخبير

25. الإجراءات القضائية خطوة بخطوة

26. التحديات الحديثة في المسؤولية المهنية

27. الحلول المقترحة

28. الخاتمة – المسؤولية المهنية كضمان للعدالة

36

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف: د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

جميع الحقوق محفوظة وفقًا للاتفاقيات الدولية لحقوق الملكية الفكرية